حزب النهج الجديد

برنامج
حزب النهج الجديد

حزب النهج الجديد

البرنامج الحزبي

مقدمة :

جاء برنامج حزب النهج الجديد من واقع التحديات والصعوبات التي واجهت وتواجه الدولة الأردنية، في كل قطاعاتها السياسية والاقتصادية والتنموية والصحية والتعليمية وغيرها. ومن هنا كان لزاماً على حزب النهج الجديد؛ تقديم برنامجه الحزبي الاصلاحي، وايجاد حلول قابله للتطبيق مبتعدا عن الاكتفاء بوصف التحديات والمشكلات، ضمن نهج جديد شفاف يهتم بأدق التفاصيل ويمتاز بالجرأة في الطرح والسياق، وتحديد ورسم الأطر المعنية بهذه التحديات بنهج جديد، وايجاد الحلول الناجعة وتنفيذها على أرض الواقع.

وهنا يكمن الدور الفعلي الذي يجب أن تقوم به الأحزاب الوطنية؛ لأن نجاح البرنامج الاصلاحي المحصن بالإرادة الملكية والشعبية يصب في صالح الوطن والمواطن، والخطوة الاولى للخروج من حيز النظريات والنسخ و اللصق، الذي عشناه على مر سنوات طوال من بعض الأحزاب، و بطابع الشمولية والعمومية، بعيدا عن البيروقراطية والمركزية العقيمة ونحن نؤمن بحزبنا الذي له رؤية مستقبلية تكمن في النقد البناء وايجاد الحلول للقضايا التي تؤرق المجتمع الاردني وتحد من التقدم في مسيرته النهضوية لا النقد لأجل النقد لنمتاز بنهج جديد يبتعد عن جلد الذات، وايجاد الحلول والاهتمام بأدق التفاصيل متخذا على عاتقه الوصول الى حلول واقعية؛ تهدف إلى إزالة هذه العوائق وضمان استمرار مسيرة التطور للدولة والاستقرار المجتمعي.

إن تطوير الدولة واستقرار المجتمع يعد من أهم جوانب برنامج الحزب ؛ ويكمن ذلك في منظومة العمل السياسي أولا، الذي يعد المدخل الأول في كافة المجالات ، ويجب التنويه أن أهم أسباب انشاء الأحزاب، هو الوصول إلى السلطة (التنفيذية والتشريعية) او التأثير فيها بشكل عام. فالإصلاح السياسي هو ضلع في مثلث الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي، نظرا للتداخل بين تلك القطاعات .

لقد شكل حزب النهج الجديد خلال الشهور السابقة حالة استثنائية بين الأحزاب المشاركة في الحدث السياسي الوطني، فقد أعد الحزب خلال بداية عام ٢٠٢١ وثيقة حزب النهج الجديد لإحداث الإصلاح المنشود والتنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية وقد حملت هذه الوثيقة عدة مقترحات وقضايا حساسة لتطوير المنظومة السياسية وفيما يلي ملخص لهذه الوثيقة.

حزب النهج الجديد

تم إعداد هذه الوثيقة عام ٢٠٢٠ وذلك قبل عدة شهور من تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، والتي قدمت مقترحاتها على مشاريع قوانين الاحزاب والانتخاب وتعديلات دستوريه لازمة ومتطابقة مع الوثيقة الإصلاحية وهذا يدل على عمق وبعد نظر الحزب في قضية تطوير وتحديث منظومتنا السياسية.

لقد ارتكزت الوثيقة على ثمانية مرتكزات أساسية في إحداث الإصلاح والتنمية السياسية في أركان الدولة الأردنية مقتبسة من الأوراق النقاشية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم.

١. الديمقراطية الحقة والتمكين الديمقراطي.

٢. التحول الديمقراطي ومراحل هذا التحول.

٣. التعددية الحزبية المؤثرة.

٤. سيادة القانون اساس قيام الدولة المدنية (دولة سلطة القانون والعدالة).

٥. الحكومات البرلمانية.(السلطة التشريعية)

٦. تحديد الأدوار ومراحل التغيير والنضوج السياسي في السلطات الثلاث.

٧. بناء القدرات البشرية وتطوير منظومة التعليم.

٨. الحاكمية الرشيدة.

وبناء على تلك المرتكزات جاء دور ومهمة حزب النهج الجديد بإنتاجه المشروع الاصلاحي الوطني تماشيا مع رؤى سيدنا جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم.

والتي كانت دوماً تصّطدم بأهواء الحكومات المتعاقبة أو السلطات التشريعية الضعيفة، حيث يتم افراغها من مضامينها وتنفيذها جزئياً أو شكليا مما يؤدي إلى تجارب إصلاحية خجولة متواضعة غير واقعية، سرعان ما تفشل لتحل مكانها تجربة أخرى أكثر إيلاماً.

إن ولادة حزب النهج الجديد من رحم هذا الوطن الطاهر جاء لحاجة ماسة في عمل مؤسسي بأهداف محددة ورؤى واضحة ، فقد عشنا معاناة الوطن ونعايشها مؤمنين بأن جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

والهاشميين هم الخيار الأوحد لهذا الوطن والشعب وعلينا واجب قدسي في دعم اتجاهاته ورؤيته نحو التحول والتطور والتجديد الديمقراطي، برغبة واضحة جليّة لذا ارتأينا أن يكون لنا دوراً أساسياً في ترجمة واضحة وشفافة وصريحة بنهج الاصلاح المطلوب والمبني على التسلسل المنطقي واضح المعالم والأهداف.

وقد وصلنا بذلك الى إصدار وثيقة إصلاحية، تحت مسمى وثيقة الاصلاح والتنمية السياسية في أركان الدولة الأردنية كما ذكرنا انفا.

إن تطوير الحياة السياسية في الأردن هي اللبنة الأساسية في مراحل التطور الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية في الدولة للتحول من نمطية الاستهلاك الى دولة الإنتاج المستدامة ؛ حيث معدلات نمو مرتفعة. وزيادة معدل الرفاه والانتعاش الاقتصادي.

وهنا يجدر بنا القول إن التطوير والإصلاح والتنمية في الحياة السياسية بشكل فعال وجدي يبدأ من خلق بيئة مناسبة لتداول السلطة بين كيانات شعبية(الأحزاب) ذات ثقل وبرامج طويلة الأمد ضمن مثلث (الديمقراطية والحرية والتعددية) الذي يتشكل من:

(الأحزاب/ السلطة التشريعية/العملية الانتخابية بكل تفاصيلها).مدركين أهميه القوانين والتشريعات في بناء كينونة البرامج الحزبية التي نتجت عن توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية حيث يمكن اعتبارها البنية التحتية لإحداث وتسريع خطوات الاصلاحات السياسية.

مرتكزات برنامجنا السياسي الحزبي :

١ . التمييز بين أشكال الحكومات الحالية (حكومات التكنو قراط والحكومات البيروقراطية وغيرها وبين الحكومات المنشودة في المستقبل القريب وهي الحكومات البرلمانية السياسية الديمقراطية) الية عمل و مضامين كل شكل من هذه الحكومات ،حيث يجب علينا خلال المرحلة التي تسبق تشكيل الحكومات البرلمانية ، وضع البنية التحتية لهذه الحكومات و شكلها و آليات عملها ، من خلال تحديد شكل ومسؤوليات و صلاحيات السلطة التنفيذية، ودورها بشكل واضح حسب الدستور، بعد الوصول الى الحكومات البرلمانية المشكلة من أحزاب الأغلبية او الائتلافات او غيرها من اشكال مختلفة . حيث ان هنالك خلط في عدة مسؤوليات و مهام بين السلطات حاليا، و تداخلات صارخة تؤدي بالضرورة الى اضعاف الدور التشريعي والرقابي للسلطة التشريعية، لذلك يجب إحداث نقلة نوعية في

حزب النهج الجديد

تمكين وتوعية المجتمع لتغيير المفاهيم و القناعات السائدة في العملية الانتخابية من العشائرية و المناطقية و الفئوية و المال السياسي ، الى الاختيار الحزبي البرامجي على مستوى الوطن حيث سيحرر ذلك مجلس النواب من قبضة السلطة التنفيذية ، و يخرجه من اطار الخدمات الى اطار التشريع و المراقبة وهنا فقط يبدأ عهد جديد للدولة الأردنية في الحياة الديمقراطية الحقه.

٢ . سيكون هنالك دور اساسي سيقوم به الحزب من خلال برنامج متكامل وسنوي يعقد من خلاله لقاءات شعبية مع كافة اطياف المجتمع الاردني من شماله الى جنوبه، بهدف التوعية والتثقيف السياسي من خلال حوار بناء وشفاف، وستشمل جولات الحزب التركيز على فئة الشباب بشكل عام وطلبة المدارس والجامعات والكليات بشكل خاص؛ لتفعيل دورهم في المرحلة المقبلة في بناء حقيقي وواسع لهم.

٣ . سيشارك الحزب وبشكل مستمر بكافة القضايا السياسية التي تظهر على ساحة الوطن داخليا وخارجيا، وذلك من خلال لجان تدرس القضية وأبعادها ورأي الحزب فيها، واتخاذ الإجراء المناسب من توجيه خطاب للجهة المعنية الى اصدار بيان الى عقد فعالية وغيرها من الوسائل المشروعة ؛ لتبيان رأي الحزب

٤ . سيعمل الحزب بكل قوة وحماسة للإعداد والتجهيز للمشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة ،كما وسيشارك في كافة الفعاليات الانتخابية الأخرى ابتداء من ٢٠٢٢/٥/٢٥ وذلك بعد مرور عام على انطلاق الحزب ولن يقاطع أي شكل من أشكال الديمقراطية ، طالما ضمنها الدستور والقانون وكانت شفافة وواضحة وسليمة.

٥ . سيعقد الحزب ملتقى عام دوري سواءً وجاهياً أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي ،وسيكون ملتقى سنوي لكافة أعضاء الحزب ، للاطلاع على التغذية الراجعة من جميع الاعضاء ، في قضايا تتعلق بالحزب بشكل خاص وبالوطن بشكل عام.

حزب النهج الجديد

حزب النهج الجديد

أبرز وأهم ما تضمنه البرنامج السياسي للحزب

فيما يتعلق بالبرنامج الاقتصادي للحزب فسيكون على النحو التالي:

الجزء الأول البرنامج الاقتصادي الخاص بالحزب:

وفيه نركز على أهم مصادر التمويل الحزبي ومشاريع الحزب الاقتصادية والميزانية التقديرية سنويا وذلك كما يلي:

١. يعتمد حزب النهج الجديد في تمويل نشاطاته على رسوم الأعضاء والمنح والمساعدات الداخلية من الأعضاء والتمويل الحكومي حسب نظام تمويل الاحزاب، ومشاريع الحزب مثل صندوق النهج الاستثماري.

٢. وقع الحزب على الاردنية عدة مذكرات تفاهم مع مجموعه من الشركات الاستثمارية في القطاع الصناعي بهدف تقديم الدعم المالي للحزب كما وتم اعتماد الحزب لتوفير العمالة الصناعية لهذه المصانع ووضع خطة احلال للعمالة طويلة الامد في هذه القطاعات الصناعية.

٣. يعمل الحزب على انشاء صندوق استثماري يهدف إلى ارساء قواعد الاستقرار المالي للحزب والوصول الى التمويل الذاتي وذلك من خلال استحداث محفظة مالية مساهمة خاصة بأعضاء الحزب للاستثمار في مجالات محدودة ومستقرة مثل مجالات الاستثمار العقاري مما سيشكل حالة فريدة لدى الحزب من الاعتماد على الذات وبناء القدرات الداخلية.

- الجزء الثاني البرنامج الاقتصادي الوطني

وهنا نركز على أهم توجهات الحزب وأفكاره ودراساته بخصوص الاقتصاد القومي/ اهم التحديات، المشاكل، العوائق، وأنجح الحلول حيث يطرح الحزب هذه القضايا ضمن أولويات محددة يشرك فيها كافة مكونات المجتمع نذكر منها مايلي :

١. إن أهم وأكبر التحديات الحالية التي تشكل عائق لنمو الاقتصاد الوطني وصول مستوى المديونية الى نسب خطيرة جدا، يرافقها زيادة في معدلات الفائدة على هذه القروض، وتآكل في الدخل القومي مقابل هذه النسب مما يشكل تباطؤا في النمو وزيادة في التضخم، كما وأنه يؤدي الى كساد في الاقتصاد وانكماش كبير. كل ذلك ينتج عنه جملة من الآثار قصيرة الأمد وطويلة الأمد، كما ويمكن تحميل أغلب المشاكل

الاخرى التي يمر بها الوطن اقتصاديا لهذه المعضلة ؛حيث أن الاقتصاد يعتبر سلسلة متكاملة من النجاحات او الإخفاقات، تبدأ من معدلات النمو ومستوى الدخل القومي حيث تعتبر مؤشرات حقيقية لجملة من الاخفاقات او النجاحات في السياسات الاقتصادية للدول.

هنا فقط نستطيع أن نفسر مدى نجاح او فشل اقتصادنا الوطني، بناءً على مستويات نمو منخفضة وزيادة متراكمة في الدين العام. وبالطبع نتج عن ذلك مشاكل فرعية كبيرة منها انكماش الاقتصاد المحلي / زيادة كبيرة في معدلات البطالة / التضخم الداخلي / تآكل الدخول للأفراد / إعاقة الاستثمارات الأجنبية / تراجع في الخدمات العامة والبنية التحتية وغيرها العديد من المشاكل التي تعتبر نتيجة منطقية للتحدي الأكبر للاقتصاد الوطني.

ولكن كيف لنا أن نوجد الحلول الحقيقية لهذه المعضلة ،وأن نخرج من هذه الازمة؟ لقد قام حزب النهج الجديد بدراسة متكاملة لكافة جوانب المشكلة من عدة زوايا منها ؛اهم التحديات، وأهم الفرص، وقد خلصنا الى برنامج متكامل يرتكز على نقاط رئيسية لإعادة إنعاش الاقتصاد والخروج الى فضاءات أكثر انفتاح وتقدم حيث:

١. إن أهم عوامل نجاح الاقتصاد هي تفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص في المملكة؛ و طالما سمعنا بهذا المصطلح! و لكن كانت مجرد كلمات اعلامية لا أكثر، فمفهوم الشراكة يقوم على التشاور و الدراسة المشتركة، للتحديات و المشكلات و اتخاذ القرارات المشتركة بين الشريكين، و هذا ما يعتبر مفقود تماما بين القطاع العام والخاص خلال الفترة السابقة، كما و ان ضعف التمثيل التشريعي للمجتمع الذي يعتبر جزء منه القطاع الخاص هو أحد أهم أسباب فشل هذه الشراكة، فنجد السلطة التنفيذية تنفرد تماما بقراراتها عن القطاع الخاص دون النظر إلى مصلحة القطاع التي تعتبر مصلحة وطنية بامتياز، و هنا سيعمل الحزب على الوصول لممارسات فضلى في عميلة الشراكة، اعتمادا على التجارب السابقة ،وواقع هذه الشراكة، و بالتي اقرار جملة من القوانين التي تفعل هذه الشراكة، حيث سيتم اعادة النظر بقانون الشراكة بين القطاع العام والخاص رقم ١٧ لعام ٢٠٢٠ و ملحقاته، كما و سيقوم الحزب بإعداد وثيقة متكاملة تنص على اهمية اتخاذ خطوات عملية في شراكة فاعلة، من توفير بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية، و ضمان الشفافية، و استحداث جهة مشتركة لإعداد التقارير و البحوث و المقترحات للمشاريع المشتركة بين القطاعين، وأهم المحاور التي تؤدي الى خفض الكلف، و استغلال الوقت في مشاريع القطاع الخاص.

٢. تخفيض النفقات العامة، و التي تشمل نفقات الحكومة، و هي ايضا من اهم عوامل ايجاد توازن سليم في الموازنة العامة للدولة، حيث ايضا سمعنا و نسمع باستمرار بمصطلح (شد الاحزمة و تخفيض النفقات من قبل الحكومات المتعاقبة)و لكن للأسف هذه المصطلحات عبارة عن كلمات رنانة لا اكثر ولا اقل، و لا يوجد اي قوانين او انظمة واضحة او مفعلة بهذا الخصوص، فنسمع عن خفض نفقات استخدام المركبات على سبيل المثال، و نجد كل وزير او مسؤول في الدولة يستخدم سيارات كبيرة و حديثة تتجاوز قيمتها عشرات الالاف من الدنانير، فلماذا لا يتم اصدار قانون بهذا الخصوص! يحدد نوعية و سعة المحرك و كيفية استخدام المركبات الحكومية، و اقتصارها كلها على نوع محدد رخيص الثمن و اقتصادي، والتخلص من كافة المركبات باستثناء عدد محدد للمراسم (الضيوف من الخارج)؛ حيث سيوفر ذلك مبالغ ضخمة و كبيرة سنويا: كما و يجب تخفيض نفقات اخرى كالسفر و الضيافة و بند تحسين الوضع المعيشي لعدد من مواقع المسؤولية، و ذلك على قاعدة أن المسؤولية تكليف وليس تشريف، حيث اننا يجب ان نستغل جملة التعديلات الحالية على المنظومة السياسية، بتعديلات أكثر شمولاً وباتجاهات اقتصادية مثلاً؛ تعديل نظام الرواتب للسلطة التشريعية (نواب وأعيان) وتحويلها الى نظام مكافأة على حضور الجلسات، كوننا نبحث عن برلمان و حكومة برلمانية حزبية، فالأولى سحب كافة المزايا المالية لهذه المواقع و تجريدها من كافة المزايا؛ هذا سيجعلها اكثر جدية لمن يقرر ان يستهدفها من احزاب او اشخاص، كما سيخفض بشكل ملحوظ نفقات هذه السلطات ايضا، ليؤدي الى التزام واضح لأعضاء مجلس الامة في حضور الجلسات، و تفعيل أدوارهم التشريعية بشكل حقيقي.

كما ويمكن ايضا ترشيق الحكومات، والتخلص من الترهل الذي تجاوز في معدلاته كل السقوف في بعض المؤسسات والوزارات في الدولة، علما بان عدة وزارات اصبحت تعتمد على القطاع الخاص في تقديم خدماتها، مثل وزارة الاشغال العامة التي اصبحت منذ سنوات تحيل عطاءات الطرق و خلافه الى شركات خاصة، مع وجود كوادر و اليات عدة، و لكن شريطة هذا الترشيق تنمية اقتصادية شاملة، فكما ذكرنا برنامج حزبنا يعتمد على توحيد الاصلاح، فهو يأخذ جملة واحدة ولا يمكن تجزئته، وهنا مقصد القول لنتخلص من الترهل في الدولة، و نوقف التعيينات فيجب علينا ان نوجد حلول بديلة توفر فرص عمل، و ذلك بخلق شراكات حقيقية بين القطاعين العام والخاص، و منح مزايا للاستثمار في المحافظات و تمويل مشاريع ريادية حقيقية في المحافظات؛ من خلال شركات مساهمة بدلا من التمويلات الفردية، التي تفشل غالبا، كما رأينا خلال اعوام طوال مضت، و قد تم منح مبالغ كبيرة جدا في انشاء

المشروعات الصغيرة و تنمية المجتمعات المحلية و ريادة الأعمال و خلافه ولكن للأسف النتيجة زيادة مفرطة في معدلات البطالة.

٣. تعديل حقيقي لعدة قوانين اقتصادية مثل (قانون البيئة الاستثمارية الذي ولد حديثا بشكل مشوه) واهم ما يجب اضافته وتفعيله النافذة الموحدة لخدمة المستثمر، علما أنها موجودة منذ سنوات ولكن للأسف شكليا فقط، ايضا منح المستثمر تسهيلات حقيقة وحمايته من قوى الشد العكسي، وقوى الفساد، بربطه في وحدة استثمار في رئاسة الوزراء، مع الغاء كافة المؤسسات والهيئات تحت مسمى استثمار. وربط المستثمر بخطط عمل وفريق اقتصادي لتشجيعه على الاستثمار بالمحافظات، من خلال تسويق الفرص الحقيقية للاستثمار وانخفاض كلفة بالمقارنة بالعاصمة وما حولها.

كما ويجب إعادة النظر بقانون ضريبة الدخل والمبيعات، من خلال التركيز على رفع نسبة ضريبة الدخل لتصل الى ١٢% وبسقف ٢٥ألف، ووضع معيار دقيق لإجبار رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال عدم التهرب من دفع النسب الحقيقية، مما سيؤدي الى وفرة تتجاوز ما تحققه ضريبة المبيعات التي يدفعها المواطن على غالبية السلع بغض النظر عن معدل دخله مما لا يحقق أي عدالة في توزيع الثروة.

٤. الفساد الذي كلما تم مكافحة شكل من اشكاله وجدناه يستحدث شكل اخر، بوجه مختلف تماما ولكن نجد أهم أشكاله مع الأسف مشرعة ونجد صعوبة بمكافحتها، ألا وهو الفساد الاداري حيث أبسطها منح وتولي المسؤولية لمن لا يستحقها، او لا يقدر عليها، وأخطرها تعيينات بالمحسوبية، واستحداث مؤسسات وهيئات ودوائر اضافية، لا يوجد لها مهمة واضحة، او ان هنالك مؤسسة تقوم بذات هذا الدور مثل (هيئة النقل البري/ وزارة النقل) (هيئة الإعلام المرئي والمسموع/وزارة الدولة لشؤون الإعلام) وغيرها العديد من الأمثلة.

كما وأن من أشكال الفساد الإداري الخطرة البيروقراطية في العمل، وتعطيل الأعمال ومصالح المواطنين، فكلنا نشاهد أن أبسط المعاملات تحتاج لأيام لإتمامها مع كل ما نسمع من مصطلحات (ترشيق الحكومة، الحكومة الالكترونية، منصات الخدمة وغيرها) حيث زادت هذه المحاولات الفاشلة من قبل الحكومات المتتالية، من صعوبة الوضع، وتعطيل أعمال المواطنين، وتباطؤ الاقتصاد. وهنالك أمثلة متعددة نذكر أحدها على سبيل المثال معاملة لترخيص بدء حفر وإنشاء مشروع إسكاني لمستثمر ممكن أن يحتاج من (٦٠-٩٠) يوم مع أنه يجب أن لا يتجاوز

٣ أيام على أبعد تقدير، حيث يترتب على هذا الوقت خسائر وكساد مالي، بدلا من تداول النقد الذي يحرك عملية الاقتصاد وينميه، والامثلة على ذلك كثيرة.

ومما سبق فإن أهم ما نحتاجه في هذه الفترة مكافحة أخطر اشكال الفساد، وهو الفساد الإداري من خلال إقرار قانون تفصيلي يعرف هذا الفساد ويصف أشكاله ويضع عقوبات صارمه عليه.

فنلاحظ انكماش الاقتصاد بشكل واضح، مع زيادة معدلات البطالة والتضخم بنسب كبيرة ومقلقة، وهروب الاستثمار الأجنبي، وتأثر المستثمر المحلي بقوانين الضريبة والاستثمار، والشركات التي تم تعديلها عدة مرات خلال أعوام قليلة، ليتبين حجم المعاناة في فهم سليم للمعطيات الاقتصادية، ثم تتوج هذه المشكلات بزيادة خيالية على حجم المديونية، وقد جاءت محاولات خجولة في إصلاح وتعديل بعض القوانين مثل مشروع قانون الاستثمار الحزبي الذي افتقد لحوافز حقيقية للتسليم مثل الاعفاءات الضريبية كبيرة وابقت على مسؤولية مجلس الوزراء برئاسة الرئيس مما ارسى البيروقراطية في المعاملات، كل ذلك أدى إلى فقدان ما يمكن ان يحققه هذا القانون من مكاسب، حيث الاصلاح القانوني إما أن يأخذ جملة، أو يترك جملة، وقياساً على ذلك عدة قوانين اقتصادية لازالت تأخذ عنوة دون برنامج تفصيلي ودراسة كافية كافة.

أما البرنامج الاجتماعي

فلا يمكن أن نغفل العامل السياسي والاقتصادي، في التأثير على المجتمع والتفكك الذي بدء يسري في أواصل المجتمع الأردني، وارتفاع معدلات الجريمة، وفقدان أهمية المؤسسة العشائرية، وضعفها وتحول بوصلتها نحو المصالح الشخصية وخلافه من الآثار السلبية.

إن هذا الخلل الذي أصبح واضحاً وجلياً في المجتمع، يتطلب مشروع متكامل لإعادة منظومة الاخلاق والدين والعادات الحميدة، التي تعيد للمجتمع بنيته وتماسكه، من خلال البدء في المدرسة مروراً بالجامعة انتهاء بالأسرة، حيث يقع على عائق الدولة تنفيذ برامج وأنشطة مجتمعية، وخاصة لفئة الشباب، وإعادة التفكير بخدمة العلم، ولو بشكل وطريقة مختلفة عن ما كانت عليه سابقاً؛ لإعادة حقل الشباب وإنتاج جيل يتحلى بالخلق، والمسؤولية، وروح المبادرة والتعاون.

حزب النهج الجديد

وفي قطاع التعليم

فالحديث هنا مؤلم من واقع تصنيفنا الدولي في سابق الأيام، حيث كانت جامعاتنا مقصدا للعديد من دول العالم وكانت في المراتب الأولى ضمن التصنيفات العالمية والعربية، ولكن للأسف أصبحنا حاليا خارج كل التصنيفات، فقد تراجعت أهمية القطاع التعليمي لدينا وأصبحت خارج أولوياتنا، كما وتحولت البوصلة عن الأردن كمزار تعليمي لدول الجوار، ودول العالم الأخرى. وتم شطب اعتماد عدة مؤسسات تعليمية وجامعات أردنية لدى عدة دول في العالم، كما وتراجعت مستويات اختبار الثانوية العامة، وغيرها العديد من التحديات والمشاكل التي تواجه هذا القطاع، حيث اصبح واجب علينا إعادة صياغة خطة طويلة الأجل لتطوير القطاع التعليمي ورفع سويته، والتركيز على التعليم التفاعلي والتعليم التجريبي والتعليم التقني.

والحديث يطول، و التركة الكبيرة من المشاكل و التحديات، ليست بالسهولة التي نتخيلها؛ حيث نلاحظ تراجع مستوى التعليم بشكل عام، بالرغم من الاصلاحات و خطط التطوير و برامج التحديث التي أطلقتها الحكومات المتعاقبة، لإنقاذ قطاع التعليم من التراجع المستمر له، بعد أن كانت المملكة الأردنية الهاشمية في مصاف الدول بقطاع التعليم، و محج لدول الجوار للتعليم العالي، و حتى نصل الى تشخيص سليم وحلول منطقية لإنقاض القطاع يجب ان نعلم ما هي اهم التحديات و المشاكل التي تواجه هذا القطاع، و التي عانت منها محاولات الاصلاح المتكررة لدى الحكومات و ذلك على النحو التالي:

١. تراجع دخول المعلمين وسوء ظروفهم المعيشة؛ مما يؤدي الي بحثهم عن اعمال إضافية، تضعف قدراتهم وتؤثر على عطائهم التعليمي، كما وتراجعت للمعلم مكانته الاجتماعية، وهيبته المهنية، كما وإن اشغال المعلمين بقضايا نقابية لا تحترم هدف النقابة من رفع السوية المهنية وادخالهم في المهاترات السياسية، أدى الى الابتعاد عن هدفهم الرئيسي وهو تطوير المنظومة التعليمية، التي يعتبر المعلم جزء اساسي منها واهمال باقي مكونات المنظومة التعليمية.

٢. تدني مستوى التعليم في المراحل الاساسية، وضعف المناهج وتغييرها بشكل مستمر، حيث ارتبط تغيير المنهاج بتغيير وزير التربية والتعليم والتيار او النهج الذي يتبعه، حيث نجد ان هنالك فقدان واضح لاستراتيجية تربوية ثابتة وخطة واضحة المعالم.

٣. العنف في المؤسسات التعليمية؛ الناتج عن فقدان الركيزة الاساسية في المدارس، وهي التربية التي أصبحت تنعكس على الجامعات والكليات، كما وتوسعت الى القبائل والعشائر.

٤. تخلخل منظومة القيم الدينية والاجتماعية؛ نتج عنه تشوه العلاقة بين المعلم والطالب، وتراجع دور المدرسة التربوي.

٥. عدد كبير من المباني المدرسية المستأجرة، وضعف البنية التحتية وتهالكها.

٦. تنوع كبير في فروع المرحلة الثانوية، ادى الى وجود فجوة في توزيع المهن وسوق العمل.

٧. عدم وجود خطة للتخصصات الراكدة في سوق العمل، او اغلاقها في فترات الاشباع والتركيز على تخصصات مطلوبة.

٨. عدم وجود خطط لمواجهة ارتفاع اعداد الطلبة بشكل طارئ او كبير، مثل حدوث ازمات اللجوء واستحداث التعليم الفترتين، وما يصحبه من مشكلات كبيرة تؤثر على اداء المعلم واستيعاب الطالب.

٩. فقدان العدالة و المساواة و تكافئ الفرص في الثانوية العامة، ووجود اختلالات واضحة تؤدي إلى اعتداء على حقوق الطلبة، مثل نظام المكرمات المتبع حاليا، حيث يحتاج الى اعادة دراسة و توجيه، فنجد ان تخفيض و اقتطاع عدد من المقاعد الجامعية و تخصيصها فقط لفئة واحدة من الطلبة و بالتالي نجد طالب على نظام المكرمات يحصل على تخصص أعلى من طالب على نظام التنافس، علماً أن الأخير يفوقه بالمعدل بعدة علامات مما خلق فجوة و ظلم في رساله التعليم، بشقيه المدرسي و الجامعي؛ حيث يجب إعادة النظر في هذا النظام، و توجيه الدعم المالي فقط دون التمييز الاكاديمي الذي لن يحقق انصاف بل سيزيد ضعف المنتج التعليمي الجامعي.

كما ويعاني التعليم الجامعي من مشكلة كبيرة في جودة المخرج النهائي، نتيجة غياب واضح للتطبيق العملي والتدريب المهني للتخصصات.

وهنا نجد الحل في لب هذه التحديات؛ من خلال إيجاد استراتيجية وطنية طويلة الأمد تصدر على شكل قانون، لضمان عدم العبث فيها أو تغييرها، لتعالج هذه التحديات وتضع حلول لها، كما وتضع أولوية تطوير المناهج بما يتلاءم مع المعتقد والشريعة والقومية السليمة.

حزب النهج الجديد سيكون له وقفة وبرنامج تكميلي في مجالات اخرى؛ مثل الصحة واهم تحدياتها من تطوير المنظومة الصحية، وإطلاق برنامج التامين الوطني الشامل لكافة المواطنين الأردنيين، وتطوير المراكز الصحية والمستشفيات، لإعادة الألق و التميز لهذا القطاع، الذي كان يعتبر رافد مهم من ناحية السياحة العلاجية، للاقتصاد الاردني.

وفي الزراعة التي تلفظ أنفاسها الاخيرة سيكون لنا وقفات، فقطاع الزراعة يعاني منذ عشرات الأعوام من تجاهل حكومي، واستهداف للحلقة الأضعف في القطاع والأهم فيه، وهو المزارع، الذي أصبح لا يملك قوت يومه؛ نتيجة الخسائر المتكررة، و الديون، و ضعف المواسم المطرية؛ ليؤدي لضعف الانتاج، مع العلم أن هذا القطاع يتكون من سلسلة، تبدأ بالمزارع، و تنتهي بتاجر التجزئة، و المستغرب أن الجزء الوحيد المتضرر بهذه السلسلة هو أولى حلقاتها المزارع. فبداية يحتاج هذا القطاع إلى اصلاح شامل، و حفظ حقوق المزارعين، و فتح الأسواق الخارجية له، ووضع خطط لزراعة المنتجات؛ بالاعتماد على عدة عوامل، أهمها حاجة السوق و أسعار المنتج، و الحاجة الي التصدير، والعوامل الفنية الزراعية، وغيرها، و ذلك بناءً على خطة واضحة المعالم.

كما وأن من القطاعات التي تعاني حاليا في الوطن و خاصة بعد تعرضها الى أزمة كورونا: هو قطاع السياحة الذي أثر تراجعه على مستوى الدخل القومي، ومعدلات احتياطي العملات الاجنبية، و زيادة في البطالة، وعند النظر الى تعاطي الحكومات مع هذا القطاع، نجد أنها وضعت حلول مؤقتة غير كافية، بالمساواة مع غيره من القطاعات، مع تجاهلها أن هذا القطاع اكثر القطاعات تضرراً، و يحتاج الى مدة زمنية اكبر بكثير من غيره من القطاعات، ليتعافى حيث يجب أن نبحث عن حلول ناجحة، مثل زيادة معدل الاعفاءات الضريبية، و الضمان الاجتماعي ،و المساعدة في إطلاق حملات ترويجية خارجية، كما يجب إشراك القطاع ذاته في ايجاد حلول منطقية و سليمة و طويلة الامد للنهوض بالقطاع و خاصة ان صناعة السياحة تدخل في العديد من المجالات الاخرى .

لقد قام الحزب من خلال لجانه الفنيه بتحديد رؤيته الاقتصادية تحت عنوان رئيس (رؤيا الأردن نهج الشباب) التي ارتأينا الى عرضها في نهاية هذا البرنامج لتكون ملخص لأهم مرتكزات برنامجنا الاقتصادي الذي يهدف لاعادة

حزب النهج الجديد

الوطن لمكانته التي يستحقها حيث تحتاج منا الى اصلاح حقيقي ونهضة شاملة بالتوسع في كافة المجالات لإعداد خارطة طريق تفصيلية.

الرؤيا الاقتصادية (رؤيا الأردن نهج الشباب)

المحاور الرئيسية:

١. سيادة القانون والمواطنة الفاعلة

- تعزيز السلطة القضائية والوصول للعدالة.
- إعادة هيكلة العبء الضريبي والتوجه نحو الضرائب المباشرة بدلاً من غير المباشرة.
- تعزيز الحركة الثقافية الوطنية والثقافية المجتمعية
- تعزيز وترسيخ نهج اللامركزية.
- تعزيز الحركة الشبابية ودعمها.
- تطوير تشريعات حقوق الانسان وترسيخها
- دعم القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية.
- تعزيز الهوية الوطنية والمشاركة في الحياة السياسية
- تعزيز منظومة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وحماية المال العام.

٢. التشغيل وبيئة الأعمال والاستثمار

- تعزيز الزراعة والأمن الغذائي الوطني وأمن التزود بالطاقة والمياه.
- تجديد إطلاق خدمة العلم لتشمل تدريب عسكري وتدريب مهني منتهي بالتشغيل.
- دعم مشاريع الريادة والريادة المجتمعية والتشغيل الذاتي.

حزب النهج الجديد

حزب النهج الجديد

- توسيع قاعدة المصدرين الأردنيين ورفع نسب التصدير الوطني
- تطوير القطاع الصناعي وتعزيز
- تحفيز ودعم القطاع السياحي والاستثمار في القطاع
- تطوير برامج الضمان الاجتماعي لتوسيع شريحة المؤمن عليهم من خلال برامج تشجيعية
- تطوير سوق المال الأردني والأدوات المالية والمصرفية الوطنية.
- تسهيل الإجراءات على المستثمرين وتفعيل منظومة الرعاية اللاحقة للمستثمرين

٣. الخدمات وجودة الحياة

- تطوير التعليم العام والتوسع في التعليم المباشر
- التوسع في التعليم المهني والتقني وتطوير مخرجات التعليم العالي.
- تحسين مستوى الرعاية الصحية والتأمين الصحي الشامل
- تطوير البيئة التحتية الوطنية ودراستها.
- مواصلة عملية الإصلاح الإداري
- تعزيز منظومة البيئة والتوسع الأخضر.
- تعزيز الرعاية والإنسانية الاجتماعية
- تطوير منظومة النقل العام.
- التحول الرقمي وتحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.

حزب النهج الجديد

حزب النهج الجديد

المؤتمر العام الثالث

٢٠٢٣